شيدت الحكومة كجياز ثاني داخل المؤسسة التنفيذية تطورا من حيث وجودنا لذلك ظيرت تسميات مختمفة تتعمق بمن يقود رئيس الحكومة. و ظيرت تسمية رئيس المجمس في حكومة الرئيس أخمد بن بمة، و بي تسمية رغم تبنييا في أول مرحمة من طرف المجمس التأسيسي لكنيا كانت إنتقالية مثل المرحمة التي ظيرت فييا، و سرعان ما إختفت بصدور دستور 1963 نظرا لمطابع الرئاسي المغمق لمنظام السياسي الج ازئر. إذ تميزت ىذه المرحمة بييمنة رئيس الجميورية عمى السمطة التنفيذية من خالل رسم السياسة الداخمية و الخارجية لمبالد و تحديد سياسة الحكومة و توجيييا، لذلك كان ىو المسؤول أمام المجمس الوطني طبقا لنص المادة 48 من دستور ، بموجب أألمر /65 182 المؤرخ في 10 جويمية 1965 الذ نظم مؤسسات الدولة في ظل الرفض 2 القاطع لمبدأ الثنائية أو إلزدواجية في السمطة التنفيذية و كان ظيور تسمية الوزير أألول ألول مرة بموجب دستور 1976 من خالل المادة 113 فقرة 2 منو التي خولت رئيس الجميورية إمكانية تعيين وزير أول، قبل أن يصبح ممزما بتعيين وزيرا أول بموجب التعديل الدستور الصادر في 7 يوليو 1979 يساعده في تنسيق النشاط الحكومي، و تنفيذ القرارات 3 المتخذة في مجمس الوزراء و يكون مسؤوال أمامو بغض النظر عن سمطة رئيس الجميورية في تعيين الوزير أألول، فإن ىذا أألخير بقي مجرد مساعد لرئيس الجميورية المكمف وحده بقيادة الوظيفة التنفيذية مما يجعل دوره ال يرقى إلى دور نظرائو 1 في أألنظمة البرلمانية بعد إلعالن عن إلصالحات السياسية من طرف رئيس الجميورية، ليكرس دستور 1989 من خالل المادة 74 فقرة 5 منو ىذا المركز و المنصب، كما سار دستور 1996 عمى نفس النيج مؤكدا عمى ثنائية السمطة التنفيذية. ليعود المؤسس الدستور من جديد سنة 2008 و يعيد النظر في ىذا المنصب من ناحية التسمية و كذا من جانب الصالحيات، فتمت العودة من جديد إلى تسمية الوزير أألول و إستبدال برنامج الحكومة

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي